الجمهورية التونسية **الحمد لله**

مجلس المنافسة

القضية عدد: 181484

تاريخ القرار: 25 أكتوبر 2018

قــرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدّعية: شركة مصبّرات دار علّوش" SOCODAL CONSERVES "في شخص ممثلها القانوني، مقرّها بشارع البيئة، دار علوش 8055 قليبية.

من جهـة،

المدّعى عليها: شركة الغذائيّة العامّة "جودة" في شخص ممثلها القانوني، مقرّها بالمنطقة الصناعية أريانة، ص.ب 303 – تونس سيداكس 1080 تونس.

نائبها الأستاذ محمد القلسي من شركة التومي وشركاؤه للمحاماة الكائن مقرّها بعمارة قولدن تاور ، المدرج أ، الطابق الثالث، المكتب عدد 09، المركز العمراني الشمالي- تونس.

مـن جهـة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعوى المرسمة بكتابة مجلس المنافسة تحت العدد 181484 بتاريخ 25 جانفي 2018 والتي تتضمّن تشكّي الجهة المدّعية إستغلال الجهة المدّعى عليها علامتها التّجارية وترويجها منتجات تحمل إسم "البستان" دون الحصول على إذن من قبلها.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد توجيه تقرير ختم الأبحاث إلى الأطراف وإلى مندوب الحكومة.

وبعد الإطّلاع على ملاحظات مندوب الحكومة حول تقرير ختم الأبحاث المرسّمة بكتابة المجلس بتاريخ 07 جوان 2018 التي توجّهت نحو تأييد ما ورد بتقرير ختم الأبحاث وإقتراح رفض الدّعوى لعدم الإختصاص.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد إستدعاء الأطراف بالطّريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 4 أكتوبر 2018، وبها تلا المقرّر السيّد عصام عموري ملخّصا من تقرير ختم الأبحاث ولم يحضر من يمثل المدّعية شركة مصبّرات دار علّوش ووجّه إليها الإستدعاء وحضر الأستاذ محمد القلسي نائب المدّعى عليها شركة الغذائيّة العامّة "جودة" وطلب الحكم طبق ما ورد بتقرير ختم الأبحاث.

ولم يحضر مندوب الحكومة أو من يمثّله.

وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلسة يوم 25 أكتوبر 2018.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرح بما يلي:

حيث عبرت المدّعية شركة مصبّرات دار علّوش "SOCODAL CONSERVES" بمقتضى مكتوب مؤرّخ في 15 فيفري 2018 عن رغبتها في التنازل عن القضية والتخلي عن مواصلة تتبع المدّعى عليها أمام المجلس.

وحيث جاء مطلب التخلّي واضحا وصريحا.

وحيث أنّ الملّف على حالته لا يتضمّن ما يفيد القطع بوجود ممارسات مخلّة بالمنافسة بالسوق المعنيّة بالنزاع.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس: قبول مطلب التخلّي.

وصدر هذا القرار عن الدّائرة القضائية الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السّيد رضا بن محمود وعضوية السّادة محمد العيادي والخموسي بوعبيدي وخالد السلامي والسيّدة سندس بالشيخ.

وتلي علنا بجلسة يوم 25 أكتوبر 2018 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

الرّئيس	**كاتبة الجلسة**
رضا بن محمود	**يمينة الزيتوني**